



# صندوق النقد الدولي

ادارة  
العلاقات  
الخارجية

الى

صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 10/396

لنشر الفوري

٢٠١٠ أكتوبر

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

الولايات المتحدة الأمريكية

**صندوق النقد الدولي يستشرف آفاق الاقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء،**

**متوقعاً نمواً واسع النطاق في ٢٠١١-٢٠١٠**

أصدر الصندوقاليوم عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء". وعلقت السيدة أنطونينت مونسييو ساييه، مديرية الإدارة الإفريقية، على النتائج التي خلص إليها التقرير بقولها:

"يرز آخر عدد في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي عملية التعافي الاقتصادي الجارية على نطاق واسع في إفريقيا جنوب الصحراء. فمن المتوقع أن يبلغ النمو ٥٪ في عام ٢٠١٠ و ٥,٥٪ في عام ٢٠١١. وإذا ساد هذا الأداء، فسوف تتمكن معظم البلدان من تحقيق نمو اقتصادي يعود بها فعلياً إلى المستويات المرتفعة المسجلة في منتصف الألفينات.

"ويرجع معظم الفضل في صلابة اقتصاد المنطقة إلى سلامة تنفيذ السياسات الاقتصادية قبل الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وأثناء حدوثها. فقد سمح ذلك للسلطات المختصة في بلدان المنطقة باستخدام سياسة المالية العامة والسياسة النقدية بمهارة لتخفييف الآثار السلبية الناجمة عن التحولات المفاجئة في التجارة والأسعار والتدفقات المالية على مستوى العالم.

"ومن المتوقع أن يظل الطلب المحلي قوياً في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مستنداً إلى تزايد الدخول الحقيقة واستمرار الاستثمارات الخاصة وال العامة. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تسقّي الصادرات من زيادة توجه التجارة نحو الأسواق الآسيوية سرعة النمو.

"ومع ذلك، فقد خلفت الأزمة المالية العالمية ترکة من البطالة المرتفعة في بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تدهورت أرصدة المالية العامة، لا سيما في بلدان المنطقة ذات الدخل المتوسط والمصدّرة للنفط. وبسبب الطابع الهش الذي يتمسّ به التعافي العالمي، لا تزال كفة التطورات السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر.

"وبالنسبة للمستقبل، ينبغي أن تتركز السياسات على التحول نحو إعادة بناء مصدّات السياسة الواقعية التي حققت أداءً متقدّماً أثناء الأزمة. ويتعين على وجه الخصوص تخفييف الطابع التوسعي في سياسات المالية العامة للتأكد من عودة الموارد العامة إلى مسار قابل للاستمرار وبقاء الدين العام عند مستويات يمكن معالجتها".

كذلك لفتت السيدة ساييه الانتباه إلى الرسائل الأساسية التي يقدمها الفصلان التحليلييان في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وهما:  
(١) تشير الأدلة الأخيرة إلى أن السياسة النقدية في إفريقيا جنوب الصحراء ربما تكون أكثر قدرة على التأثير في الأوضاع النقدية مما كان مفترضاً من قبل، (٢) يمكن تعزيز معدلات النمو المنخفضة نسبياً التي سجلتها بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) عن طريق تحسين مناخ السياسات ودعم الاستقرار السياسي، وكذلك باستخدام إطار قوية للمالية العامة تعمل على توجيه الموارد نحو احتياجات الإنفاق ذات الأولوية.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لعدد إبريل ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء في موقع الصندوق الإلكتروني، وعنوانه: [www.imf.org](http://www.imf.org)